

الاسكوا تدعم ادارة التغيير في اصلاح القطاع العام العراقي

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة العمل حول "إدارة التغيير في إصلاح القطاع العام" في اسطنبول، تركيا بحضور 12 مشتركاً من المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات في بغداد، و7 من معهد كردستان للإدارة العامة حيث ناقشوا الاحتياجات الإستراتيجية لإدارة التغيير الهادفة إلى دعم عملية إصلاح القطاع العام التي بدأت في العراق.



ورشة العمل التي عقدها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

خلال الأزمة التي تواجهها البلاد. وقالت سوسن محمد أمين ميرياني، مديرة المعهد، إن إدارة التغيير هي واحدة من أهم المواضيع التي من شأنها أن تسجل نجاحاً وتطوراً في الوزارات والمؤسسات الحكومية فتتمكنها من إجراء الحكومات والإصلاحات بشكل مستمر. وأشارت إلى أن ورشة العمل هذه هي بداية جيدة لوضع خريطة الطريق لإدارة التغيير وضمان استدامة تطبيقها.

وأكد قصي خليل، المدير التنفيذي للمركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات، أهمية تحديد المنهجيات والبيئات التغيير إلى جانب النظر في قصص النجاح في هذا المجال وذلك مع الدعم المستمر الذي توفره الإسكوا. من ناحيتها، اعتبرت اتسوكو اوكوندا، رئيس قسم الحكم وبناء الدولة في الإسكوا، أن توقيت ورشة العمل كان مناسباً جداً نظراً

تم تنظيم ورشة العمل بالتعاون مع معهد باسل فليحان اللباني المالي والاقتصادي من ضمن برنامج تحديث القطاع العام العراقي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يهدف إلى دعم بنود برنامج إصلاح القطاع العام في المنطقة مثل اللامركزية، وتقديم الخدمات، وتنمية القدرات. وفي هذا السياق، اضطلع كل من المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات في بغداد ومعهد كردستان للإدارة العامة بدور استراتيجي في بناء القدرات المؤسسية والفردية في الوزارات والمحافظات. وخلال ورشة العمل، وضع كل منهما خريطة طريق خاصة به لإدارة التغيير بهدف تعزيز دورهما كعناصر أساسية في عملية التغيير في إصلاح القطاع العام

وأشرفت سوسن الميرياني، مديرة معهد كردستان للإدارة العامة، على 25 مشاركاً في الندوة من مختلف الوزارات في حكومة إقليم كردستان حيث عالجوا مفهوم وتطبيق إدارة المعرفة على مدى ثلاثة أيام. وقالت في هذا السياق، إن إصلاحات القطاع العام تتحقق بتراكم مبادرات المسؤولين الحكوميين في السلطة،

”
اوكوندا: الإسكوا مستمرة في دعم البرنامج والمعهد من خلال تنظيم ندوات للتوعية على مدار العام

مضيفة أن المعهد سيستمر بتوفير الدعم وذلك بالشراكة مع المنظمات المختصة كالإسكوا. وشددت اوكوندا على أهمية الحفاظ على زخم إدارة التغيير والإصلاحات في القطاع العام بالتوازي مع إدارة المعرفة باعتبارها متداخلة. وقالت إن الإسكوا مستمرة في دعم البرنامج والمعهد من خلال تنظيم ندوات للتوعية على مدار العام 2015 وذلك نظراً لدور الإسكوا على الصعيد الإقليمي.

العام 2015 وذلك في إطار برنامج تحديث القطاع العام العراقي وبالتعاون مع الوحدة المشتركة للتحليل في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. أما الثانية فقدت بالتعاون مع معهد كردستان للإدارة العامة في أربيل من 19 إلى 21 أيار العام 2015. وقدمت الندوات للمسؤولين الحكوميين من البرنامج والمعهد وغيرها من الوزارات في بغداد وأربيل فرصة فريدة لتميز المعرفة كأصل حكومي ويلزمها إدارة ومشاركة كوسيلة لدفع مبادرات إصلاح القطاع العام الجارية قداماً.

التغيير والجوانب النظرية بالإضافة إلى أمثلة من بلدان المنطقة بما فيها لبنان الذي أظهرت معاهد التدريب فيه قدرة على الإبداع في هذا المجال وسد الثغرات في إصلاحات القطاع العام. واختتمت الإسكوا يوم الخميس 21 أيار العام 2015 ندوات التوعية حول إدارة المعرفة لدعم الإصلاحات الجارية في القطاع العام العراقي بما في ذلك إقليم كردستان. وعقدت في ذلك الأقليم الندوة الأولى في المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات في بغداد من 20 آذار إلى 2 نيسان

للعوامل الخارجية المحيطة من عنف، وحالات طوارئ، وتقلبات في أسعار النفط وغيرها، والتي تؤثر جميعها على توافر الميزانيات كما على وتيرة ونطاق الإصلاحات في القطاع العام. وأضافت أن ورشة العمل لعبت دوراً محفزاً في تقييم هذه العوامل الخارجية والداخلية، وتحديد الأولويات الإستراتيجية لخدمات المركز وتطوير خرائط طرق لإدارة التغيير. وكانت ورشة العمل قد بدأت أعمالها في 20 نيسان حيث استعرض المشاركون مفهوم إدارة

آسيا والمحيط الهادئ المقصد الأكبر لصادرات المنطقة العربية

نظمت الإسكوا يوم 15 أيار العام 2015 مناقشة حول "تأثير الإقتصادات الآسيوية الشرقية والجنوبية على المنطقة العربية" ضمن اجتماع للخبراء حمل عنوان "الوضع الإقتصادي الإقليمي والفرص المتاحة" حيث تم توزيع وإطلاق تقرير الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 2015 الذي تصدره لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب) سنوياً والتي تتخذ من مدينة بانكوك مقراً لها.

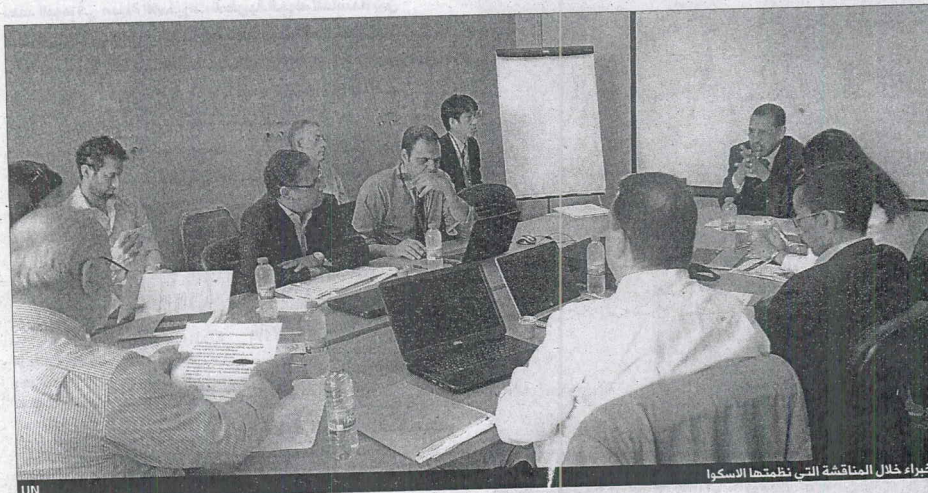
آسيا والمحيط الهادئ، بما أنه من الممكن دائماً أن يكون تأثيره كبيراً إذ أن بعض الدول العربية أصبحت تعتمد بشكل مفرط على صادراتها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد تحتاج إلى تنوع شركائها التجاريين.

”
واصلت الإقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الجيد مقارنة بدول العالم

وقد واصلت الإقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الصين والهند، أداءها الجيد مقارنة ببقية دول العالم، وذلك حسب تقرير "الإسكاب" الذي أطلقه من بانكوك وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي لـ "الإسكاب" شمشاد

قال رئيس إدارة التنمية الاقتصادية والتكامل في الإسكوا مختار محمد الحسن إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ "لا تزال تشكل المقصد الأكبر لصادرات المنطقة العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وموريتانيا، واليمن. كما أن هناك روابط اقتصادية عميقة في ما بين المناطق في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر والتحويل الإسلامي".

وأضاف الحسن: "إن توقعات "الإسكاب" للنمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هو خير سار بالنسبة للاقتصادات العربية. ومن بين عوامل خارجية أخرى، الروابط الإيجابية بين الأقاليم من منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي توفر أرضية نمو معينة، وخاصة بالنسبة للمصدرين في مجال الطاقة العربية. ومع ذلك، تحتاج الدول العربية إلى توخي الحذر بشأن الوضع الاقتصادي في منطقة



الخبراء خلال المناقشة التي نظمتها الإسكوا

الهش للإقتصاد العالمي، وبالتالي للتجارة العالمية المنخفضة، يشكل تحديات إضافية. يمكن الحصول على دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 2015 من الموقع التالي: <http://www.unescap.org>

في المنطقة نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية. ويؤكد التقرير أيضاً أن إمكانات النمو في الإقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ يعيقها النقص في البنية التحتية والاعتماد المفرط لبعض البلدان على السلع الأساسية. فالانتعاش

5.9 في المائة سنة 2015 بعد أن كان قد وصل إلى 5.8 في المائة العام الماضي مع عدم حدوث تغيير كبير في عام 2016. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الإقتصاد الصيني من 7.4 في المائة في 2014 حتى 7.0 في المائة في عام 2015. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يظهر نمو الإقتصاد في الهند تسارعاً معتدلاً من 7.4 في المائة في 2014 حتى 8.1 في المائة سنة 2015. كما أنه يتوقع أن تنخفض نسب التضخم

أختار، وأكد ضرورة تعزيز جودة النمو والازدهار المشترك في المنطقة، داعياً صناع القرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لدمج وتعميم النمو الشامل من خلال تبني مجموعة تدابير مختلفة لتحقيق نتائج اجتماعية وبيئية أفضل لتعزيز الرفاهية العامة. ووفقاً للتقرير، من المتوقع أن يزداد النمو الاقتصادي في الدول النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل طفيف، يصل إلى

أعداد: ميريانا رضوان بالتعاون مع الأمم المتحدة - بيروت